

الفصل الثالث

سياسة الثورة المصرية الخارجية وقضية فلسطين ١٠٥٥ - ١٩٥٨

المبحث

الأول: توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية وأثرها على القضية

الفلسطينية.

المطالب الأول : أبعاد رفض مصر الدخول في حلف بغداد وأثره على القضية الفلسطينية
لمطالب الثاني : الجهود المصرية في المؤتمرات الآسيوية- الأفريقية لشرح القضية
الفلسطينية.

المطلب الثالث: صفقة الأسلحة المصرية -التشكيكية وأثرها على القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: موقف مصر من مبادرات الصلح البريطانية والأمريكية مع

الكيان الإسرائيلي

المطالب الأول: المشروع البريطاني.

المطلب الثاني : المشروع الأمريكي.

المبحث الثالث: أزمة السويس والقضية الفلسطينية

المطلب الأول: تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي

المطلب الثاني: هدف الكيان الإسرائيلي من عدوان ١٩٥٦

المطلب الثالث: قطاع غزة وعدوان ١٩٥٦

المبحث الأول

توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية وأثرها على القضية الفلسطينية.

المطالب الأول: أبعاد: رفض مصر الدخول في حلف بغداد وأثره على القضية الفلسطينية

في ٢٤ أبريل ١٩٥٤، وقعت كل من تركيا والعراق حلفا دفاعيا سمي حلف بغداد، وانضمت إليها باكستان وإيران ثم بريطانيا وورك الباب مفتوحا لانضمام أية دولة من الدول التي - حسب زعم الحلف - يهملها أمر السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وقد رأى أن الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن هذا الحلف قد يكون مقدمة لحلف عام، تنضم إليه لاحقا بقية الدول العربية وعلى الأخص الحومة المصرية، حيث كان التصور العام لتلك الدول أنه من الممكن احتواء الثورة المصرية وفي ذلك مكسب استراتيجي لهذه الدول الامبريالية، فضلا عما يؤدي إليه ذلك من إنهاء للصراع العربي - الإسرائيلي، فمثل هذا الحلف في حالة نجاحه، يُمكن الكيان الإسرائيلي من الدخول في عضويته ويصبح تعامل الدول العربية الأعضاء تعاملًا طبيعيًا على حساب حقوق الشعب الفلسطيني^(١).

غير أن قيادة الثورة المصرية كانت تعرف طبيعة الأهداف الحقيقية من وراء إنشاء هذا الحلف، وانطلاقا من شعور القيادة المصرية لمسؤوليتها القومية وقراءتها السليمة لإبعاد الأخطار التي تترتب على انضمام الأقطار العربية إلى هذا الحلف الامبريالي، فلم تكتف فقط برفضها الدخول فيه بل أيضا قامت بطرح البديل له، وهو إنشاء حلف عربي يجمع كل العرب لمواجهة خطر الكيان الإسرائيلي أو أي خطر يهدد كيان الأمة العربية وهو ما أشار إليه عبد الناصر قائلا: "ولیکن هذا الحلف العربي البديل موجهها بالدرجة الأولى ضد الكيان الإسرائيلي، ثم لیکن بعد ذلك موجهها إلى أي خطر یجیننا من أي ناحية، نصده بكل قوانا ولیس هنالك بأس في هذه الحالة من أن نطلب نجدة القادرین على نجدتنا ضده" (٢).

نتيجة لذلك نشب نزاع بين الحكومة المصرية وبين رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد)، الذي كان يتذرع بسوق الحج لتدعيم وجهة نظره في دخول العراق حزب بغداد، وقد تساءل رئيس الوزراء العراقي قائلا: كيف نسلح جیوشنا؟

(١) صلاح بسیوني، (مستشار وزارة الخارجية المصرية)، مصر وأزمة السويس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ص ٦٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، لمصر... لا لعبد الناصر، مصدر سابق، ص ٦٨.

فرد عليه عبد الناصر، " إن الغرب والولايات المتحدة لن تسلحنا لحرب نخوضها ضد (إسرائيل) " (١).

ولما سأل إيدن (وزير الخارجية البريطانية)، عبد الناصر، لماذا تعارضون حلف بغداد؟ أجابه بأنه لا يستطيع الدخول في أية أحلاف مع الدول الكبرى، فرد عليه إيدن ولكن ما الذي يدفعكم إلى شن حملة ضد مؤيدي هذا الحلف، فرد عبد الناصر إن حكومته لم تشن هجوما على أحد غير أنه يعتقد أن الحلف ما هو إلا محاولة لتفريق الأقطار العربية ولعزل مصر، فإذا انضمت سورية ولبنان والأردن إلى الحلف وربما دول الخليج العربي، فستكون مصر وحدها في مواجهة التصدي (لإسرائيل) (٢).

ونتج عن سياسة مصر المعارضة لحلف بغداد أن قامت عدة انتفاضات في صفتي الأردن مطالبة الحكومة الأردنية بعدم الدخول في هذا الحلف، كما طالبت بسقوط الحكومة المؤيدة للحلف، كذلك كان لهذه السياسة المصرية مناصريها في كافة أرجاء الوطن العربي، مما ساعد على إفشال حلف بغداد وكسرت بذلك الثورة المصرية إحدى حلقات التآمر الإمبريالي على الوطن العربي وعلى القضية الفلسطينية، وخلفت نوعا من التقارب العربي توج بتوقيع البيان الثلاثي في مطلع عام ١٩٥٦، الذي وقعته مصر وسورية والسعودية وقد نص على العمل على مقاومة الكيان الإسرائيلي (٣). وتكونت في نفس العام القيادة العسكرية المشتركة من الأردن ومصر وسورية (٤)، وأسقطت الجماهير في الأردن الحكومة التي كانت تؤيد حلف بغداد، وتم تشكيل حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي.

المطالب الثاني: الجهود المصرية في المؤتمرات الآسيوية - الأفريقية لشرح القضية الفلسطينية.

حرصت الثورة المصرية على إثارة قضية فلسطين وجعلها حاضرة في شتى المحافل الدولية وتنوير الرأي العام العالمي بحقيقتها، فليس هناك مؤتمرا دوليا أو لقاء، اشتركت فيه مصر غلا وعملت على أن يتضمن اللقاء بيانا رسميا يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني ويناصر قضيته العادلة. ففي مؤتمر باندونغ المنعقد فيما بين ١٨-٢٤ من أبريل ١٩٥٥، وكان قد مثل مصر فيه جمال عبد الناصر الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك.

وقد بذلت دولة الكيان الإسرائيلي محاولات مستميتة للاشتراك في هذا المؤتمر، كما ضمنت إلى جانبها رئيس بورما (يونو)، وحتى نهرو في البداية لم يكن يرى مانعا من حضور دولة الكيان الإسرائيلي للمؤتمر، لأنه لم يكن مدركا حقيقة

(١) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(٢) أجاريشيف، جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(٤) محمود كامل، الدولة العربية الكبرى، ط ٢، القاهرة دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٤٧١ ..

القضية الفلسطينية، ولم يكن يعنيه كثيرا ان يقال أن هناك مليوناً من أبناء فلسطين لاجئين وشردتهم دولة هذا الكيان، فقد كان لديه ستة عشر مليوناً من اللاجئين، إثر تقسيم الهند، ولم تكن تجزئة بلد ماتعني خطراً حاسماً له، فبالإضافة لذلك، والشيء الذي كان يضايقه في الكيان الإسرائيلي هو أنه دولة قائمة على الدين والعنصرية.

وجاء دور عبد الناصر في تعريف نهرو بحقيقة الموقف وأبعاد القضية الفلسطينية، فشرح له عبد الناصر جذورها، وعندما استوعب نهرو الحقائق، نهض في اللجنة السياسية للمؤتمر، وعرض وجهة النظر العربية، بشأن قبول (إسرائيل) من عدمه في المؤتمر، وفعل ذلك بوضوح وتفهم وأوصد باب المؤتمر في وجه دولة الكيان الإسرائيلي^(١).

ومنذ ذلك الحين وقف نهرو إلى جانب القضية الفلسطينية، ونجحت مصر في إفشال المحاولات الإسرائيلية من الاشتراك في هذا المؤتمر العالمي.

ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، ففي الجلسة التي انعقدت يوم افتتاح المؤتمر في ١٨ أبريل ١٩٥٥، شرح عبد الناصر القضية الفلسطينية أمام وفود ثلاثين دولة من قارتي آسيا وأفريقيا، حيث ألقى خطاب مصر الذي جاء فيه: "اسمحوا لي أن أبدي بعض ملاحظاتي على موضوع يثير في نفسي أعظم الأسى، وذلك أن شعب فلسطين طرد من وطنه وشرد ليحل مكانه شعب دخيل، فُرض عليه فرضا، وكل هذا حدث على مرأى ومسمع من هيئة الأمم بل وبمساعدها وموافقتها، ولست أعرف في تاريخ الشعوب حدث فيه مثل هذا الخرق الوحشي للأئيم لمبادئ الإنسانية"^(٢).

ونتيجة لتبني مصر ومساعدتها سُمح للوفد الفلسطيني بالمشاركة في المؤتمر، وكان الوفد يتألف من: الحاج محمد أمين الحسيني (رئيسا) وعضوية محمد اسحق درويش و أميل الغوري وكان لحضور الوفد الفلسطيني أثر بالغ الأهمية على القضية الفلسطينية، فقد تم بحثها لمدة ثلاثة أيام، أي نصف مدة المؤتمر الذي دام لمدة أسبوعا^(٣). وأعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعب فلسطين ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإلى تحقيق تسوية سلمية لمسألة فلسطين^(٤).

وفي مؤتمر بريوني (يوغسلافيا)، الذي انعقد يومي ٨، ٩ من يوليو ١٩٥٦، بين كل من القادة: عبد الناصر وتيتو ونهرو، وكان هذا اللقاء هو التعبير الأول عن ظهور كتلة دولية معادية للاستعمار والخطوة الأولى لدهور فكرة عدم الانحياز. وقد حدث أثناء انعقاد المؤتمر بعض اللحظات الغريبة، التي تمثلت منذ البداية عندما كان

(١) عبد الرحمن الراجعي، مصدر سابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، دار الهلال، د. ت، ٨٦.

(٣) محمد أمين الحسيني، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٦.

(٤) محمد فرج، الأمة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت، ص ٤٣٨.

تيتو يتلو على نهرو وعبد الناصر الرسائل التي تلقاها من أرجاء العالم حول اجتماعهم، وكانت كلها تقريبا من رسائل التهئة والتمنيات الطيبة لمؤتمرهم. غير أن تيتو توقف فجأة عند إحدى الرسائل ثم قال: "لقد تلقيت هذا الخطاب من رجل يرغب في أن يأتى إلى بريوني وينضم إلينا في مناقشتنا، بل انه يعرب حتى عن استعدادة لينضم إلينا في كتلة عدم الانحياز، ولا أريد أن أكشف لكم اسمه، لأذني أريد أن أرى رد فعل الرئيس عبد الناصر"^(١)، ثم سلم تلك الرسالة إليه، وكانت من بن غوريون، يطلب فيها من الرئيس تيتو أن يتوسط في الصراع العربي - الإسرائيلي ويبيدي استعدادة للانضمام إلى مؤتمر بريوني، وبعد أن قرأ عبد الناصر الرسالة عقب قائلا "حسنا لا شك أن هذه بداية مضحكة" واستطاع عبد الناصر أن يثبت لصديقيه (نهرو وتيتو) بمجرد شرح مبسط عن الوضع، وكيف أنه من المستحيل على بنغوريون أن يكون غير منحاز في أي يوم من الأيام في الشرق الأوسط^(٢) وكانت نتيجة جهود مصر أن أعلن المؤتمر أنه يولي عناية خاصة بمشكلة فلسطين باعتبارها خطرا على السلام الدولي، وأيد قرارات مؤتمر باندونغ فيما يخص قضية فلسطين.

وفي مؤتمر تضامن الشعوب (الأفرو-آسيوية) الذي انعقد بمدينة القاهرة في ديسمبر ١٩٥٧، الذي ضم عدة وفود كانت تمثل حركات تحرر لأربع وأربعين دولة أفريقية وآسيوية، وقد بذلت مصر جهودها في تنوير أفكار تلك الوفود بعدالة القضية الفلسطينية، واتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات تونص القرار الذي يخص القضية الفلسطينية على "أن الوفود المشتركة في هذا المؤتمر تؤيد الأماني العربية وقضية فلسطين"^(٣).

وتكرر انعقاد هذا المؤتمر مرة أخرى في القاهرة في يناير ١٩٥٨، واصرر قرارا خاصا بفلسطين جاء فيه "إن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته، ويؤكد المؤتمر حقوق العرب في فلسطين، ويعلن عطغه على اللاجئين ويؤيد حقوقهم وعودتهم إلى وطنهم"^(٤).

كما اتضح دور مصر الفعال من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في تفهم المؤتمرين في مدينة أكرا (غانا) في المدة من ١٥-٢٣، من أبريل ١٩٥٨، حيث أعلن المؤتمر اهتمامهم الخاص بتأييد حقوق الأمة العربية في فلسطين وأكدوا على مبادئ مؤتمر باندونغ.

(١) لوى القاضي، ملف دول عدم الانحياز والقضية الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، بيروت العدد ٢٥، سبتمبر ١٩٧٣، ص ٢٥٩-٢٦٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص ٣٦١، ٣٦٢.

(3) Adenya Akinsanya، 'The Afro -Arab Alliance، Dream or Reality'، African Affairs Vol 75.No 401، October 1971. p، 523 >

(٤) محمد فرج، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

المطلب الثالث: صفقة الأسلحة المصرية - التشيكية وأثرها على القضية الفلسطينية

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والمحاولات مستمرة من جانبها لطلب السلاح تحقيق أحد الأهداف الأساسية للثورة المصرية، وهو إقامة جيش وطني قوي، أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى أن مشكلة تسليح الجيش المصري بأسلحة ثقيلة بكل الوسائل، لا بغرض العدوان أو الحرب، ولكن بغرض الدفاع عن النفس، وتحقيق الأمن والسلام وقد التجأت مصر إلى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على السلاح، لكن هذه الدول كان تماطل و تشترط على مصر عدة شروط^(١)، فاشتترطت لندن لإمداد مصر بالسلاح عليها أن توقف حملاتها الإعلامية ضد دلف بغداد، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إمداد مصر بالسلاح بحجة الالتزام بالبيان الثلاثي لعام ١٩٥٠، وكذلك لضغوط اللوبي الصهيوني وهو ما أشار إليه أحد رجال المخابرات الأمريكية قائلا: "فها هم (الصهاينة) فد حركوا اللوبي الصهيوني في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بتجميد اتفاقيات المساعدات العسكرية^(٢) بخصوص مصر وكذلك كان الأمر بالنسبة لدول أوروبا الغربية، أمّا بالنسبة لفرنسا فكان بسبب تأييد القاهرة للثورة الجزائرية، مما شكل دافعا للتحالف الفرنسي الإسرائيلي، حيث زار شمعون بيريز (نائب وزير دفاع الكيان الإسرائيلي) باريس في سبتمبر ١٩٥٥، والتقى بورجي مونوري (الوزير المسؤول عن الشؤون الجزائرية) ليقتعه بأن مصر تقدم لثوار الجزائر مساعدات تفوق ما يتصوره الفرنسيون، مما نتج عنه صفقة من جميع أنواع الأسلحة الفرنسية (دبابات، طائرات ومدافع) للكيان الصهيوني.

لذلك كان واضحا أمام القياة المصرية أن أمريكا والدول الغربية لن يبيعون لمصر السلاح، إلا إذا أصبحت ضمن منطقة النفوذ الاستعماري ووقعت صلحا مع دولة الكيان الإسرائيلي وبالمفهوم الإسرائيلي والامبريالي بمعنى التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل والاعتراف بالأمر الواقع.

عليه كانت قيادة الثورة المصرية أمام خيارين هما:

الأول: التسليم للولايات المتحدة وبريطانيا و بقية الدول الغربية الامبريالية، وتعتقد صلحا مع دولة الكيان الإسرائيلي، وبذلك تنتهي قضية مليون لأجيء فلسطيني طردوا من ديارهم وفقدوا بيوتهم وممتلكاتهم.

الثاني: أن تحرم مصر من السلاح وتكون تحت رحمة الكيان الصهيوني ويصبح عدد اللاجئين أربعة وعشون مليوناً^(٣).

(١) سليمان محمد الطماوي، ثورة يوليو، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣١٨.

(٢) ايفلاند ولبركرين، حبال من رمل، تعريب: سهيل زكار، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٣، ص ١٧٢.

(٣) مذكرات محمد أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، مكتبة العرفان، د. ت، ص ١١٢.

وقد استطاعت المخابرات المصرية الحصول على قائمة السلاح التي قدمتها حكومة لندن إلى حكومة تل الربيع، واتضح للقيادة الثورة المصرية أن أحاديث الدبلوماسيين الغربيين عن المحافظة على ما يسمونه سياسة توازن القوى (Balance of Power) في منطقة الشرق الأوسط، ليست إلا خدع دعائية تستهدف إضعاف مصر^(١) والعرب أجمعين.

ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى طريق وحيد، وهو الاتجاه للكتلة الاشتراكية لشراء الأسلحة وتحطيم قضية احتكار السلاح، وقد تم ذلك بالفعل من خلال إبرام الحكومة المصرية صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، حيث أعلن الرئيس عبد الناصر عن حقيقة تلك الصفقة، وجاءت أهمية هذا الإعلان لكونها الصفقة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، وقد برر عبد الناصر الإقدام على هذه الصفقة لأن مصر أدركت ذيات الكيان الصهيوني العدوانية، وحتى لا تتكرر مأساة اللاجئين في فلسطين وللدفاع عن النفس^(٢).

والحقيقة أنه بقدر ما كانت صفقة الأسلحة (التشيكية - المصرية) ذات صبغة حربية، فقد كانت أيضا ذات إبعاد سياسية، فلأول مرة تقوم حكومة عربية بكسر عُنْدة العداء للأشيعوية، وكانت علاقة مصر بالكتلة الشيوعية يحكمها طبيعة علاقة تلك الدول مع الكيان الإسرائيلي.

وكرر فعل على هذه الصفقة قررت الولايات المتحدة الأمريكية على مد دولة الكيان بأسلحة لم يسبق لها أن حصلت عليها، وفي أكتوبر ١٩٥٥ اتجه موشيه شاريت، إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية) المنعقد في باريس، وألح الرجااء في مطالبة تلك الدول، الاتحاد السوفيتي بالامتناع عن تسليم مصر، غير أنه فشل في مهمته.

(١) أجاريشيف، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) جاك دومال وآخرين، من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة، بيروت، دار الآداب، ١٩٧٠، ص ٩٥.

المبحث الثاني

موقف مصر من مبادرات الصلح البريطانية والأمريكية مع الكيان الإسرائيلي

المطالب الأول: المشروع البريطاني

في ٩ نوفمبر ١٩٥٥، ألقى أنتوني إيدن (رئيس الوزراء البريطاني) خطابه الشهير في قاعة بلدية لنجن، وما يهم هذه الدراسة فيه أنه اقترح حلالاً ما أسماه بالنزاع العربي-الإسرائيلي على أساس تعديل الحدود القائمة لدولة الكيان الإسرائيلي بحيث تكون بين حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ وحدود قرار التقسيم رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م^(١). وتشير بعض المصادر العربية إلى أن إيدن كان يهدف من وراء خطابه، محاولة كسب وتأيد عربي لحلف بغداد^(٢)، فقبل هذا الخطاب في مصر وبقيّة الدول العربية بارتياح، وأصدر الرئيس عبد الناصر بياناً بخصوصه، جاء فيه: "إن الخطاب يحتوي على عناصر بناءة يمكن أن تكون أساساً للبحث والنقاش"^(٣). وركزت جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر يوم ١٣ من الشهر ذاته على أن خطاب إيدن يدل على تغيير نظرة دول أوروبا الغربية تجاه (إسرائيل)، وبداية تفهم لحقوق الشعب الفلسطيني^(٤).

غير أن تصريحات إيدن التالية لما بعد خطابه، كشفت عن تناقضات في مواقفه، حيث أكد في فبراير ١٩٥٦، تمسكه بالتصريح الثلاثي الذي كان ينص على التمسك بالحدود القائمة على ما هي عليه قبل هدنة رودس، وقد رفضت حكومة الكيان الصهيوني المقترح البريطاني بشدة، وتراجعت بريطانيا عما صدر في خطاب إيدن وانتهى المقترح البريطاني بالفشل.

المطلب الثاني: المشروع الأمريكي

في يناير ١٩٥٧ استعرض الرئيس الأمريكي أيزنهاور، الموقف الدولي العام وتعرض لمشكلة الشرق الأوسط، وما يهم الدراسة في ذلك هو أنه اقترح ما أسماه حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتمثل هذا الحل في تقديم المساعدات الدولية إلى الدول العربية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين^(٥).

(١) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ص ١١٧٥.

(٢) صلاح بيسيوني، مصدر سابق، ص ١٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٤) جريدة الأهرام، القاهرة بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٥.

(٥) ملف وثائق فلسطين ج٢، مصدر سابق، ص ١١٩٥-١٢٠٠، وثيقة رقم ٢٩٦.

وبواسطة هذا المشروع أخذت الامبريالية الأمريكية تعمل بشكل مكشوف من أجل تحقيق عدة أهداف في آن واحد مذهبها محاولة فرض صلح بين العرب ودولة الكيان الإسرائيلي على اعتبار أن المشروع يعتبر المنطقة وحدة واحدة، والسؤال هو: كيف نظرت مصر الثورة إلى هذا المشروع الأمريكي؟

اعتبرت الحكومة المصرية مشروع أيزنهاور الأمريكي عملاً عدوانياً على الوطن العربي لأنه وضع أساساً لكي يقبل العرب بوجود الكيان الإسرائيلي، كأمر واقع، وأنه إذا كان هناك فراغ حسب زعم أيزنهاور، فهو ناتج عن وجود الكيان الإسرائيلي كجسم غريب دخل جسم الأمة العربية ولن يليء هذا الفراغ إلا باجتثاثه وعودة فلسطين عربية كما كانت.

وعملت الحكومة المصرية كل جهودها على تحريض الدول العربية على نبذ مشروع أيزنهاور مما أدى إلى فشله، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للموقف المصري ذهبت إلى أبعد شوط في التحيز للكيان الإسرائيلي، فكان ذلك عكس موقفها أثناء العدوان الثلاثي.

المبحث الثالث

أزمة السويس والقضية الفلسطينية

المطلب الأول : تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي

ذهب عدد من المعلقين والمحللين السياسيين والكتاب، من أمثال محمد حسنين هيكل ومحمود عوض وصلاح بيسيوني، الذين تناولوا أزمة السويس إلى القول أن تأميم قناة السويس كان رداسريعا ومباشرا على القرار الصادر في ١٨ يوليو ١٩٥٦، القاضي بإحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدة مصر في بناء السد العالي وقد جاء في هذا القرار: " أن الولايات المتحدة الأمريكية، قررت سحب عرضها الذي تقدم به دالاس في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥، لمساعدة مصر " (١). بحجة أن اقتصادها لا يستطيع تحمل هذا المشروع.

ويكن للباحث أن يتساءل، هل صحيح أن أمريكا سحبت عرضها السابق لأن اقتصاد مصر لا يتحمل المشروع؟

إن الأحداث تدل على أن ما ادعته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ليس صحيحا، ولعل السبب الحقيقي هو أن سياسة حكومة الثورة المصرية لم تكن تتفق وخطط دالاس الذي أعلن للصحفيين قي ١٢ أبريل ١٩٥٧، أن تطور العلاقات السياسية المصرية مع بلدان الكتلة الشيوعية وبالذات اعترافها بالاصين الشعبية في مايو ١٩٥٦، أثار غضبا عميقا لأمريكا.

والجدير ذكره أن اعتراف الحكومة المصرية بالاصين الشعبية كان ردا على تسليح دول أوروبا الغربية لدزلة الكيان الإسرائيلي (٢) وهكذا أصبحت السياسة الأمريكية تصبح أكثر وضوحا، ففي مقابل المساعدة الأمريكية لمصر في بناء مشروع السد العالي، كان مطلوبا من مصر أن تحدد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وأن يمارس الرئيس عبد الناصر نفوذه السياسي وزعامته على باقي الحكام العرب لعقد صلح مع الكيان الإسرائيلي (٣).

جاء رد الرئيس عبد الناصر على موقف الولايات المتحدة تأميم قناة السويس وتوظيف دخلها في بناء السد العالي حيث ألقى خطابا يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وأعلن فيه قرار التأميم، فكان موقف الكيان الإسرائيلي بعد هذا الإعلان يتلخص في خطة سياسية جديدة مع فرنسا حيث اجتمع سرا عدد من الساسة والعسكريين الفرنسيين مع

(١) صلاح بيسيوني، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، مصدر سابق، ص ٩٦-٩٧..

مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين في شقة قريبة منغابة بولون قي بالريس وكانت نقطة البداية في تلك المناقشة هي أن تأميم مصر لقناة السويس، يقدم ذريعة لم تكن متوقعة لعمل عسكري ضد الرئيس عبد الناصر (١)، وكان هناك تنسيق بريطاني - فرنسي في تسليح الكيان الإسرائيلي، ففي الوقت الذي قدمت الحكومة الفرنسية طائرات المستير والأوريجون والدبابات المتوسطة والمدافع المتوسطة وغيرها، قدمت الحكومة البريطانية الأسلحة الثقيلة من مدافع ودبابات وبعض الوحدات البحرية (٢).

وحبكت مؤامرة العدوان الثلاثي، وكلفت القوات الصهيونية بأن تبدأ العدوان على مصر، فاندفعت قواتها في ظهر يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، إلى سيناء، وبعد ساعتين تم إنزال كتيبة من المظليين عند ممر متلا على بُعد حوالي أربعين ميلا شرقي قناة السويس، وكان إنزالهم في مكان مقفر لا دفاع فيه جزء من الخطة المنسقة التي تستهدف جر القوات المصرية بعيدا عن قناة السويس وبالتالي يسهل احتلالها بقوات غازية أجلو - فرنسية، وهذا ما أشار إليه الرئيس عبد الناصر عندما ألقى خطابا في الجامع الأزهر يوم ٢ نوفمبر من نفس العام حيث شرح الموقف وتطورات وأوضح أبعاد المؤامرة فقال: " لقد كانت المؤامرة أن يُستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يريدون " (٣)، وفي ٣٠ أكتوبر من نفس العام صدر الإنذار (الأنجلو - فرنسي) الذيجاء فيه: " إن حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا، قد أحيطتا علما بنشوب الأعمال العدوانية بين (إسرائيل) ومصر، وهذا الحدث يهدد بإعاقة الملاحة في قناة السويس التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية لكثير من الدول، إن حكومتي المملكة وفرنسا مصممتان على بذل كل ما في وسعهما لوقف الأعمال العدوانية في أقرب فرصة وضمان حرية الملاحة في القناة، وبناء عليه فأنهما يطلبان من حكومة مصر " (٤) ما يلي:

- ١- وقف الأعمال الحربية على البر والبحر والجو فوراً.
- ٢- سحب كل القوات المصرية إلى مسافة عشرة أميال من القناة حتى يمكن ضمان حرية مرور سفن جميع الدول وحتى يمكن فصل القوات المتحاربة (٥).

(١) صلاح بيسيوني، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣) أنظر نص الخطاب في صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(٤) نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٩..

(٥) محمود فوزي، (وزير الخارجية المصرية)، حرب السويس، القاهرة، دار الشرق، ١٩٨٧، ص ١٠٠.

٣- وطالبت هاتين الدولتين الرد خلال أربع وعشرين ساعة وإلا ستتدخل بأية قوات ضرورية لضمان التنفيذ !!

اجتمع مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، بطلب ممثل مصر (عمر لطفي) ذلك من المجلس أن توصم (إسرائيل) بأنها دولة معتدية وأن تطبق عليها العقوبات طبقا للفصل الرابع من الميثاق، كما طالب بطردها من الأمم المتحدة^(١).
وإذ نؤكد هنا أننا لن نتناول موضوع العدوان الثلاثي بالدراسة فقد تناولته عشرات المؤلفات، وما يعيننا فقط هو إظهار وظيفة الكيان الصهيوني العنصري في المنطقة، باعتباره قاعدة متقدمة ورأس رحلمصالح الامبريالية تمثل ذلك مع بريطانيا ثم مع بريطانيا وفرنسا وبعد ذلك مع الامبريالية الأمريكية، وهذا ما بلورته حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧.

المطلب الثاني: هدف الكيان الإسرائيلي من عدوان ١٩٥٦

ذكر جورج لنشوفسكي أن هدف (إسرائيل) من الاشتراك في عدوان عام ١٩٥٦، كان من أجل تحطيم القوات المصرية قبل أن تستوعب الأسلحة السوفيتية وتشويه صورة الرئيس عبد الناصر وإجبار المصريين على فتح قناة السويس وضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وإعادة فتح ملف مسألة تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي^(٢).

والباحث إذ يؤيد ما ذكره لنشوفسكي تماما، غير أنه يؤكد في نفس الوقت على أنوايا دولة الكيان الإسرائيلية السيئة موجودة قبل صفقة الأسلحة، ففي خطاب دافيد بن غوريون منذ عام ١٩٥١ أشار إلى تلك النوايا بقوله، سوف ندين إيلات ونؤمن حرية المرور من المحيط الهندي وذلك بقوة البحرية الإسرائيلية، وكان الكيان الإسرائيلي قد وضع خططا للاستيلاء على مضائق تيران منذ أكتوبر ١٩٥٥.

ونذكر دايان هدفا آخر لعدوان ١٩٥٦، وهو أن الحرب خير مدرسة لتدريب الضباط^(٣) وهذا دليل قاطع على مدى تشبع القيادات الصهيونية بالروح العدوانية.

وفي فبراير من نفس العام كشف بن غوريون عن نية (إسرائيل) في التوسع واستعمار أراض جديدة مشير^h إلى أنه يريد تحرير ذلك الجزء مما أسماه بالوطن القومي زاعما أنه محتل من قبل الغزاة ويعني بذلك أجزاء من سيناء المصرية^(٤). ولم تنقطع أحاديث القيادة الإسرائيلية منذ عام ١٩٥٦، عن الدعوة إلى ضم سيناء

(١) محمود فوزي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(2) George Lenczowski .The Middle East in The World Affair.New York.1962.p. 431.

(3) Moshe Dayan ، op ، cit ، p 12..

(٤) فلسطين من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، مصدر سابق، ص ٣٢.

مستندين إلى ذكريات تاريخية مزعومة لدرجة أنهم اختاروا في حرب ١٩٥٦، كلمة " قاش " المدينة التاريخية في سيناء كاسم شفرة (كلمة السر) لهذه العملية الحربية ويذكرون أن سيناء امتداد طبيعي للنقب في فلسطين المحتلة^(١).

أمّا الهدف المعلن لحرب ١٩٥٦، من قبل القيادة الإسرائيلية فكان القضاء على وحدات الفدائيين غي سيناء، ولكن بعد ثلاثة أسابيع نم بدء الحرب أعلن بن غوريون أن لتلك الحرب ثلاثة أهداف هي^(٢) :

- ١- تدمير القوات المصرية التي ترابط في سيناء.
 - ٢- تحرير أرض الوطن التي احتله الغزاة (يقصد سيناء) .
 - ٣- تأمين حرية الملاحة في مضائق تيران وقناة السويس.
- أمّا موشيه دايان فتكلم عن الأهداف التي حققتها حرب ١٩٥٦، للكيان الإسرائيلي وهي^(٣) :

- ١- حرية الملاحة الإسرائيلية في مياه خليج العقبة.
 - ٢- وضع حد لنشاط الفدائيين الفلسطينيين.
 - ٤- إجهاض خطة الهجوم على دولة الكيان الإسرائيلي من القيادة المشتركة (لمصر، سورية والأردن) .
 - ٥- وأضاف أن هناك أهدافا أخرى لم تستطع دولة الكيان الإسرائيلي، تحقيقها من خلال تلك الحرب وهي: فرض مفاوضات مباشرة مع مصر وإنما تمت المفاوضات عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة.
- أمّا رئيسة وزراء دولة الكيان الإسرائيلي فإنها ذكرت في يومياتها بأن حرب ١٩٥٦ هدفها التخلص من الفدائيين الفلسطينيين وإلجبار المصريين على إدراك أن (إسرائيل) لا تقهر^(٤).

إن أزمة السويس وما ترتب عليها من عدوان ثلاثي (بريطاني، فرنسي وإسرائيلي) على مصر وقطاع غزة وتمكن مصر من الصمود شكّل نقطة تحول بارزة في تاريخ الثورة المصرية فعملت تلك الأحداث على تبديل الصراع السياسي التقليدي في المنطقة العربية على عدة مستويات.

فذكر اسحق رابين أن هذه الحرب قوّت موقف عبد الناصر ومهدت الطريق لقيام القوى الراديكالية في الوطن العربي بعدة ثورات فكانت الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي، وتعرض النظام الرجعي في لبنان للخطر^(٥).

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) المرجع نفسه ونفس الصفحة.

(3) Moshe Dayan ، op ، cit ، p. ٢٠٣

(٤) يوميات جولدا مائير، مصدر سابق، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٥) اسحق رابين، سجل خدمة، الترجمة العربية، عمان دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٦٢.

وأصبح عبد الناصر يشكل الدعامة البديلة لرئيس الهيئة العربية العليا في قطاع غزة حيث انتقلت ولائات السكان إلى الإدارة المصرية المشرفة على القطاع.

المطلب الثالث: قطاع غزة وعدوان ١٩٥٦

على أثر العدوان الثلاثي على مصر، قامت القوات الإسرائيلية باحتلال قطاع غزة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦، وأعلنوا قادة هذا الكيان، أنهم لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون هناك صلة بين قطاع غزة وبين النظام المصري، وأعلنوا أنه من حقهم ولن يتنازلوا عنه أبداً، بمعنى أنهم يريدون كعادتهم حكم قطاع غزة والسيطرة عليه بالأمر الواقع (١).

وكان هدف هذه التصريحات أن يبقى قطاع غزة تحت حكمهم أو تحت إشراف القوات الدولية، فإذا أصبح منطقة دولية يستطيع الكيان الإسرائيلي بطريق غير مباشر أن يضعه في دائرة نفوذه.

وقد أوضح الكاتب البريطاني (Edgar O. Balance) أهمية قطاع غزة بالنسبة (لإسرائيل)، فذكر أنه يمثل هدفا عسكريا هاما للاخلاص من دوره كلسان يمتد داخل فلسطين المحتلة، كما أنه يصلح منعطفا لهجوم مصري مسلح ضد الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنه يمثل قاعة آمنة لأعمال الفدائيين المنطلقة ضدها الكيان (٢).

وتعد فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة من ٢ نوفمبر ١٩٥٦ حتى ٧ مارس ١٩٥٧، من أصعب الفترات لتاريخية لسكان القطاع، فعلى الرغم من قصرها الزمني، إلا أنها شهدت أحداثا سياسية كبرى وتعرض القطاع لأبشع أنواع القمع والاضطهاد، ولعل كتاب منظمة التحرير الذي صدر بعنوان "مجزرة قطاع غزة" يمثل أصدق تمثيل لتلك الأحداث ويعتبر وثيقة حية لهذه الأحداث الدموية والأعمال النازية (٣).

استمرت القيادة الإسرائيلية تساوّم على قطاع غزة، ففي ٢٣ يناير ١٩٥٧، أعلن بن غوريون في الكنيست، أن (إسرائيل) لن تتسحب من شرم الشيخ أو قطاع غزة قبل أن تحصل على الضمانات التي طلبتها، وأكد القول مرة ثانية في ١٥ فبراير من نفس العام، أن (إسرائيل) تود الاحتفاظ بالقطاع لدواعي أمنية ولتحسين حالة السكان — حسب ما زعم ! — وذلك بإعادة توطين جزء منهم وتعويض الآخرين، ولكنه لم

(1) Kennett Love ،op. cit.p 533.

(2) Edgar O. Balance ،The Arab –Israeli War ،1948 ، London ،pp 163-167.

(٣) أنظر مفصلا للمذابح والمجازر والتعذيب والإرهاب في كتاب مجزرة غزة، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، دار الجاحظ، ١٩٨٢، والكتاب وثائق دامغة تبين الهمجية الصهيونية.

يحدد أرقاماً بالخصوص ولم يشير أين سيعاد توطين اللاجئين الفلسطينيين، وكل ما في الأمر أن كلام بن غوريون كان مجرد فقعات هوائية ومناورة سياسية. وأمام الضمانات الأمريكية والضغط الدولية في محاولة تقريب وجهات النظر بين الحكومة المصرية والكيان الإسرائيلي كما تجلّى ذلك في تصريح الحسكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٦٥، حيث أشار إلى عدم معارضة مصر من انتشار قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة بالإضافة للحدود وإيجاد شرطة فعالة لمنع التسلل وضمان إدارة مدنية وإسهام أكبر في رعاية اللاجئين والتنمية الاقتصادية^(١).

ردت الحكومة المصرية ببيان، أعلنت فيه أن قطاع غزة ليس خاضعاً لنظام الوصاية حتى يتم وضعه تحت إدارة الأمم المتحدة، فأيد همرشولد المبدأ القائل بأن وضع القطاع مستمد من نظام الهدنة، وأن قوات الطوارئ الدولية لا تتمتع بصفة سياسية بل يقتصر دورها على حل المشاكل العاجلة، وكان مُصرّاً على انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الأراضي المصرية وقطاع غزة، وطالبت جولدا مائير بأن يصدر إعلان بخصوص قطاع غزة والمضايقات عن الأمم المتحدة يفيد بأنها مناطق دولية، غير أنها لم تجد استجابة من غالبية الأعضاء لذلك روي الاقتصاد على إعلان حرية الملاحة دون الإشارة إلى قطاع غزة، وصدر هذا الإعلان بموافقة ست عشرة دولة منها: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، كندا، هولندا وبعض دول أمريكا اللاتينية^(٢).

وسرعان ما حدث تغير في سياسة الكيان الإسرائيلي، إزاء قطاع غزة، فلم تعد القيادة الإسرائيلية تصر على عدم عودته للإدارة المصرية ÷ غير أنها ظلت تصر على تحديد اختصاصات الأمم المتحدة في القطاع وتوسيعها بقدر الإمكان، وصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (General Assembly) بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة على لسان همرشولد في أول مارس ١٩٥٧، وتم تسليم القطاع إلى قوات الطوارئ الدولية بقيادة الجنرال بيرنز (Burns)، الذي بعث مستفسراً من السكرتير العام للأمم المتحدة عن الموقف الذي يجب عمله بشأن عودة الإدارة المصرية أو الشرطة المصرية للقطاع، وكيف يجب موشيه دايان لو سأله عن ذلك؟ فأحالها الأمين العام إلى خطاب كابوت أودج (ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة) الذي ألقاه في مارس ١٩٥٧، وجاء فيه: "إن حكومته ما زالت ترى عدم تغيير الوضع القانوني للقطاع.. إن انسحاب (إسرائيل) يجب أن يكون غير

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٢١.

مشروط " (١)، كما أبلغه همرشولد، إذا سأل دايان عن ذلك، فإن قائد القوات الدولية غبر مكلف بالرد، دخلت قوات الطوارئ الدولية قطاع غزة في ٧ مارس ١٩٥٧، وأخذت غي التمرکز في عدد من المناطق الحساسة، ورفعت أعلاماً للأمم المتحدة عليها، وشددت الحراسات، وأصدرت قيادتها العامة بياناً جاء فيه: " أنا القائد العام (E. L. Burns) قائد قوات الطوارئ الدولية أعلمكم بأن قوات الطوارئ الدولية تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرضاء الحكومة المصرية باشرت مهامها، وأنني أدعو كافة السكان في قطاع غزة مساعدة قوات الطوارئ لتتحمل مسؤولياتها وإقرار الهدوء....." (٢).

استقبلت الجماهير الفلسطينية قوات الأمم المتحدة بتظاهرات عارمة وحملت اللافتات التي كانت تملأ الشوارع، بعد أن كتبت عليها باللغتين العربية والانجليزية العبارات الراضية لفكرة تدويل قطاعهم، وكان من بين تلك العبارات المكتوبة ما يلي: " أهلاً وسهلاً بكم رجال سلام، نريكم ضيوفاً كراماً، لا رجال احتلال". كما كتبت يافطة باللغة الانجليزية

" WELCOMEMEN OF PEACE، Welcome honorable guests act as peace cement notes Rulers"

وبعد اللافتات حملت شعارات تبدي عن رغبة السكان في عودة مصر اليهم مثل: " مصر هي أمنا ولن ننفصل عن مصر ". وغبر ذلك من اللافتات التي تحمل نفس المعنى

وأنا التحرك الجماهيري لإعادة الإدارة المصرية في اتجاهين هما:
الأول داخلي، تمثل في عدم التعاون مع قوات الطوارئ الدولية وإثارة القلاقل والتظاهرات والإضرابات حيث ظلت المدارس والمحاكم مغلقة وتوقف تصدير الحمضيات وكانت الجماهير تطالب بعودة الإدارة المصرية للقطاع.
الثاني خارجي، تمثل في مطالبة الحكومة المصرية بضرورة تسليمها الغدارة في قطاع غزة وعملت بكل الوسائل كي تنهي الوضع قبل وصول الدكتور رالف بانث (Dr Ralph Bunche) وإجراءات تدويل القطاع، ومن خلال اتصالات جرت بين الحكومة المصرية وبين قوات الطوارئ الدولية، أمكن الحصول على اتفاق جناتمان، بعد أن تعهدت الإدارة المصرية ألا ترسل قوات عسكرية للقطاع وألا تسمح للفدائيين الفلسطينيين بممارسة نشاطهم، وأعلنت الحكومة المصرية رئاسة قوات الطوارئ بأن العميد حلمي سوف يصل إلى القطاع يوم ١١ مارس ١٩٥٧ لفتح مكتب بريد هناك ومعه ثلاثة مسئولين سياسيين مصريين جاءوا كصحفيين هم: أحمد سعيد

(1) 192 cit ،p.-Burns.op.

(2) Ibid ،p 261.

وسامي داود ولطفي عبد القادر^(١) ووصل اللواء محمد عبد اللطيف (الحاكم الإداري العام) وطاقمها المكون من تسع من الموظفين الإداريين إلى قطاع غزة يوم ١٤ مارس من نفس العام على تمام الساعة السادسة والنصف مساءً، وعلى الرغم من الظلام والمطر، إلا أن الجموع المتحمسة كانت محدّشة لتحيته، وقامت الجماهير بحمل سيارة اللواء محمد عبد اللطيف وأدخلته غزة. فكانت عودة الإدارة المصرية للقطاع تمثل وضع نهاية لمشاريع تدويله والفضل في ذلك يعود للجماهير الفلسطينية التي اختصرت فترة العام المقترحة كفترة مبدئية لحكم قوات الطوارئ الدولية إلى اسبوع. كانت تلك أهم مظاهر النشاط السياسي الخارجي لمصر على مستوى القضية الفلسطينية، وكان لإلحاح الظروف الداخلية والضغوط الخارجية المحيطة بسوريا أثر كبير في موافقة عبد الناصر على قبول الوحدة معها وقيام الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م)، فما أثر ذلك على القضية الفلسطينية؟ هذا ما سوف يجيب عليه الفصل التالي.

(١) Burns، op. cit. p. 261 .